



كو٧مارى عىراق
داد كاي بالآى نىنتىحادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٤/اتحادية/تمييز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعى عليه الثاني - / مدير عام المديرية العامة للماء / إضافة لوظيفته
وكيلته الحقوقية هبة سعيد قدوري .
التمييز عليه - المدعى - / صباح هادي صكر .

الإدعاء /

ادعى المدعى (التمييز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري ان المدعى عليه الأول (مدير ماء محافظة بغداد) اصدر الكتاب المرقم ٢٤٠/٧ في ٢٠١٠/١/٧ يطالبه فيه وأخيه بإخلاء الدور التي يسكنوها في مشروع ماء الزيدان. وقد سبق ان قدم اعتراضاً إلى المدعى عليه الثاني (مدير عام المديرية العامة للماء) واخذ وارد سري في المديرية العامة للماء برقم ٢٤٠ في ٢٠١٠/٢/٣ ولعدم الرد على اعتراضه أقام الدعوى مع أخيه ضد المدعى عليه الأول أمام محكمة أبو غريب وبعد مرافعتين تم نقل الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري وقد قام بإبطال الدعوى بناء على طلب من رئيس محكمة القضاء الإداري بعدم بقاءهما في دعوى واحدة . تظلم المدعى لدى المدعى عليه الأول بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٤ وقد تم رد التظلم بالكتاب المرقم ١١١٤٧/٧ في ٢٠١٠/٧/٦ وتبلغ برد التظلم في ٢٠١٠/٧/١٣ . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١٠/٨/٩ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٩ وبعدد اضبارة (٣٧٣/ق/٢٠١٠) الحكم بإلغاء الأمر الإداري المرقم (٢٤٠/٧) في ٢٠١٠/١/٧ الصادر من مديرية ماء بغداد فيما يخص المدعى ذلك ان المادة (١٢) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون تحديد بدلات إيجار

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٤/اتحادية/تميز/٢٠١١

الوحدات السكنية لدوائر الدولة رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧ قضت على ان أخلاء الوحدة السكنية لا يكون إلا في حالة انتهاء خدمة الموظف وحيث ان المدعي ما زال مستمراً بالخدمة وعلى ملاك المشروع وانه نسب للعمل في مشروع ماء أبو غريب المركزي . طعن المميز (المدعى عليه الثاني) / إضافة لوظيفته بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٧/٢١ .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية ، فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه لما أستند اليه من أسباب صحيح وموافق للقانون ، ذلك ان المدعي (المميز عليه) يعمل موظفاً في نفس المشروع ومسؤول الصيانة الكهربائية فيه ومستمر بالخدمة وان المدعى عليه الاول سبق وان اصدر الامر الاداري المرقم (٢٥٩٥/٧) في ٢٠٠٥/٥/٢٢ المستند الى كتاب المديرية العامة للماء المرقم (٢٥٣٥) في ٢٠٠٥/٥/١٩ المتضمن الموافقة على اشغال المميز عليه لاحد الدور في مركز ماء النصر والسلام / مشروع ماء الزيدان وحسب الضوابط المعمول بها ، ثم اصدر المدعى عليه الثاني كتاباً برقم (٧١٣٥) في ٢٠٠٩/١٢/٢٤ تضمن طلب توجيه انذار الى المدعي لتخليه الدار لاشغاله لها دون موافقة أصولية ، واصدر المدعى عليه الاول الكتاب المرقم (٢٤٠/٧) في ٢٠١٠/١/٧ تضمن اخلال الدار خلال ثلاثين يوماً ، وحيث ان تعليمات تسهيل تنفيذ قانون تحديد بدلات ايجار الوحدات السكنية رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧ والمرقمة (٣) لسنة ٢٠٠٨ قضت في المادة (١٢) منها بان (أخلاء الوحدة السكنية لا يكون الا في حالة انتهاء خدمة الموظف) وحيث ان المدعي ما زال مستمراً بالخدمة وعلى ملاك المشروع عليه فتكون مطالبته بتخليه الدار غير مستندة لسبب قانوني يبررها ، عليه فيكون الحكم الصادر من المحكمة بالغاء الامر الاداري المرقم (٢٤٠/٧) في ٢٠١٠/١/٧ والصادر من مديرية ماء بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتبحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٤/اتحادية/تمييز/٢٠١١

صحيح وموافق للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز
وصدر القرار بالاتفاق في ١٩/١٠/٢٠١١.

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا